الحرب على الرعاية الصحية بسوريا

ويدني براون

لم تُستخدم الأسماء الكاملة في هذا المقال حمايةً لأصحابها

عالج الدكتور "هـ" ضحايا القصف، والناجينَ من الأسلحة الكيميائية، والضحايا المصابين بجروحِ طلقاتٍ نارية – وهذه كلُّها حالاتٌ معتادة في مشفاه الميداني بإحدى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بسوريا. وإنه لأمرٌ مرهق لمعظم الأطباء أن يُضطروا إلى معالجة هكذا إصابات بصفةٍ مستمرة. لكنْ فوق معالجتِه اليومية لهكذا حالات، يعيش الدكتور "هـ"، في قلقٍ ورعب مِن أن يتعرضَ المشفى الميدانيُ نفسُه للقصف أو أن يتعرضَ هو للخطف والتعذيب لمجرد قيامِه بعمله.

في الأسبوع الماضي، نشرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) خارطة توثِّق الهجمات التي يعيش الدكتور "هـ" في خوفٍ دائمٍ من وقوعِها.

مع التقارير اليوميةِ المرعبة عن العنف بسوريا، من المناطق المحاصرة الممتلئةِ بالمدنيين الجياع إلى الهجمات الفتاكة بالأسلحة الكيميائية، لم يحظَ الاستهدافُ المتعمد للعيادات الطبية والمشافي والمرضى ومقدمي الخدمات الطبية باهتمام كاف. وقد أظهرتْ الخارطةُ التي نشرتْها منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان مؤخراً للهجمات المؤكدة على المجتمع الصحي (pdf) في البلادِ بجلاء أن الجيشَ السوري قد أعلن الحرب على البنية التحتية الطبية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ولهذه الهجمات المنهجية واسعةِ النطاق عواقبُ على المدى القريبِ والبعيدِ معاً، وآثارٌ وبيلة خاصة على المدنيين. تمثل خارطةُ منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان تلك، التي تحتوي على روابطَ لمواد فيديو وصور فوتوغرافية تُظهر الهجماتِ الواقعة على الرعاية الصحية بسوريا، شهادةً على شجاعة الصحفيين من المواطنين الذين يخاطرون مخاطرةً جسيمة لنشر معلوماتٍ تسجل وقائعَ العنف الحاصل. تبين الخارطة أماكنَ وقوعِ 150 هجوماً على 124 مرفقاً طبياً منفصلاً، شنت القوات الحكومية 90 في المائة منها.

وللتوضيح، فإن قوانين الحرب تحمي العياداتِ والمشافي وسياراتِ الإسعاف ومقدمي الخدمات الطبية. ومع ذلك، تظل الحكومة السورية تقصف المشافي مرةً بعد مرة حتى تُدمَّر. ولا تُقتصَر الهجمات على البنية التحتية للمنظومة الصحية. بل يتعرض الأطباءُ والممرضون والصيادلة والمسعفون وسائقو سيارات الإسعاف وطلاب الطب هم أنفسُهم للهجوم كذلك. فحتى نيسان 2014، أثبتت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان مقتلَ 468 مقدِّم خدماتٍ طبية، سقط بعضُهم في الهجوم على المشافي والعيادات وسيارات الإسعاف، بينما احتُجز البعضُ الآخر وعُذب حتى الموت في السجون السورية.

إن الاحتجاج الصامت الذي أبدته الحكومات الأخرى والأمم المتحدة عن هذه الهجمات لمن دواعي القلق. فبدون إدانةٍ ومحاسبةٍ قويتيْن، فإننا نواجه احتماليةَ أن تصبحَ مهاجمةُ الأطباء والعيادات الطبية أمراً معتاداً جديداً في الصراعات المسلحة. وهذا غير مقبول.

أُنشئ الدرعُ الواقي للهلال الأحمر والصليب الأحمر لحماية المدنيين والجرحى من المقاتلين بحيث يستطيعون تلقّي الرعايةِ الصحية في أوقات الحرب. ووَضعت اتفاقياتُ جنيف معاييرَ لضمان اتخاذ الجيوش والجماعات المسلحة تدابيرَ محددة لحماية المدنيين من الأذى. لكنْ في الحرب الأهلية بسوريا، يُستهدف المدنيون بشكلٍ متعمدٍ ومنهجي ثم تُمنَع عنهم الرعايةُ الطبية لإنقاذ حياتهم.

لقد بتنا نحتاج إلى استعادة معنى الرعب في الحرب. فمن غير المقبول الاستهدافُ المتعمد للمدنيين ومَن يجازفُ بحياته لمداواة الجرحى. الاحتمالُ الأكبر على المدى القريب أن يقضيَ المدنيون المصابون نحبهم لعدم تمكنهم من الوصول إلى الرعاية الطبية. وعلى المدى البعيد، فإنّ الناس الذين يعانون من أمراضٍ مزمنة يمكن في الأحوال العادية مداواتُها سوف يعانون ويموتون لانقطاع الرعاية الروتينية عنهم. كذلك، سوف يتطلب الأمر وقتاً طويلاً وموارِدَ جمة لإعادة بناء البنية التحتية الطبية بسوريا بعد الحرب، وتدريبِ الأطباء والممرضين ليحلوا محلَ أولئك الذين قُتلوا أو هُجِّروا، ولمعالجة العواقب الصحية لمنع الرعاية الطبية عن السكان مدةً طويلة.

وفضلاً عن قيامهم بتوفير الرعاية الطبية وهم يتعرضون للهجوم بشكلٍ مباشر، يتعين على الأطباء بسوريا كذلك التوقي من الاحتجاز والتعذيب. ما الذي يجعل الأسد، وهو طبيب، يتعمد استهدافَ الأطباء الآخرين؟ الجواب ببساطة: لأن الأطباءَ ومهنيي الصحة الآخرين هم

عادةً أولُ الشهود على استخدام الأسلحة العشوائية أو غير المشروعة؛ ولأنّ في استطاعتهم تمييز علامات التعذيب؛ وتوثيق الأدلة على العنف الجنسي؛ ولأنهم عندما يتكلمون، فإن صوتَهم سيكون شهادةً قويةً ومفحمة.

الاحتجازُ والتعذيبُ وقتلُ الأطباءِ وغيرِهم من المسعفين كلُ ذلك إنما هو سبيلُ الحكومة لمحاولة إخفاء الحقيقة وتخويفِ مَن يود الجهرَ بها. لكنُ في العالم الرقمي المعاصر، يستحيل إخفاءُ الحقيقة مدةً طويلة. ولا يسعنا السماحُ بأن يتحولَ هذا الذي يواجهه الدكتور "هـ" وزملاؤه اليوم إلى شيءٍ معتادٍ جديد. يتعين علينا جميعاً الجهرُ بالأمر نيابةً عنهم والمطالبةُ بحماية مهنيي الطب والمرافقِ الطبية والسماحِ للأطباء بأن يقوموا بعملهم دون خوف على حياتهم.